

الجمهورية التونسية

مجلس المنافسة

الملف عدد 182667

الملف: استشاري

الموضوع: مشروع عملية تركيز

القطاع: النقل الحديدي

الرأي عدد 182667

الصادر عن مجلس المنافسة بتاريخ 19 جويلية 2018

إنّ مجلس المنافسة،

بعد الاطّلاع على مكتوب وزير التجارة المرسم بكتابة المجلس بتاريخ 18 أفريل 2018 والمتضمّن طلب رأي المجلس حول م شروع عملية تركيز اقتصادي تتمثل في عملية اندماج بين شركتي "Simens" الألمانية و"Alstom SA" الفرنسية.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 المتعلّق بضبط التنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

الأمر عدد 780 لسنة 2016 المؤرّخ في 13 جوان 2016 المتعلّق بضبط المبلغ الأدنى لرقم المعاملات الإجمالي الموجب لإخضاع عمليات التركيز الاقتصادي للموافقة المسبقة.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء الجلسة العامة وفق الصيغ القانونية
جلسة يوم الخميس 19 جويلية 2018.

وبعد التأكد من توفر النصاب القانوني.

وبعد الاستماع إلى المقرر السيد الحبيب الصيد في تلاوة تقريره الكتابي.

الجزء الأول. تقديم عملية التركيز

1- الإجراءات

عملا بمقتضيات الفصلين 7 و 9 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار تولّى
الممثل القانوني للشركة الألمانية العالمية "Siemens Aktiengesellschaft" إعلام وزير
التجارة بمشروع عملية تركيز اقتصادي تتمثل في اندماج هاته الأخيرة عبر فرعها المختص
في المواصلات "Siemens Mobility business" مع شركة "Alstom SA" الفرنسية.

وعملا بأحكام الفقرة 8 من الفصل 11 من القانون عدد 36 لسنة 2015 الصادر
بتاريخ 16 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار تولّى وزير التجارة بتاريخ
18 أبريل 2018 إشعار مجلس المنافسة بمشروع عملية التركيز موضوع الاستشارة الماثلة.
وأظرفت بملف الاستشارة الوثائق التالية:

- ✓ وثيقة إعلام وزير التجارة بمشروع التركيز الاقتصادي.
- ✓ نسخة عن إتفاق الإندماج محرّرا باللغة الإنجليزية وترجمته باللغة الفرنسية.
- ✓ مذكرة حول الدواعي والمبررات الاقتصادية لعملية التركيز.
- ✓ قائمة في المسيرين والمديرين وأهم المساهمين في رأس مال شركة "Siemens Aktiengesellschaft" وشركة "Alstom SA".
- ✓ القوائم المالية لسنوات 2015 و 2016 و 2017 لطرفي عملية التركيز شركة "Siemens Aktiengesellschaft" وشركة "Alstom SA".
- ✓ قائمة في فروع طرفي عملية التركيز شركة "Siemens Aktiengesellschaft" وشركة "Alstom SA".

✓ نسخ عن تقارير مراقب الحسابات لسنوات 2015 و 2016 و 2017 لشركة
"Siemens Aktiengesellschaft" وشركة "Alstom SA".

2 - أطراف عملية التركيز

تتمثل الأطراف المعنية بعملية التركيز موضوع الاستشارة الماثلة في:

أ. الشركة المقتنية:

شركة سيمنس "Siemens" (سيمتر) باللغة الألمانية : هي شركة ذات رأس مال متغير متعددة الجنسيات تأسست عام 1847 في برلين بيوسيا على يد إيرنست سيمتر ، ويقع مقرها الرئيسي في مدينتي برلين و ميونخ بألمانيا. وتعدّ الشركة المدرجة ببورصة فرنكفورت ضمن مؤشر DAX 30 أكبر شركة في أوروبا في مجال الهندسة الكهربائية والإلكترونية الحديثة، إضافة إلى كونها أكبر مشغل خاص بألمانيا. وتعتبر شركة سيمس من أكبر الشركات العالمية في مجال الكهرباء وأنظمة الاتصالات وأنظمة التحكم الإلكترونية الآلات الصناعية الثقيلة والأدوات الكهربائية وأيضا في التجهيزات الطبية وفي مجال التشييد والبناء وفي قطاع خدمات الأعمال والأدوات المنزلية والمكيفات والتليفونات المحمولة والإنذارات المنزلية والحواشيب المحمولة. وتنقسم أنشطة شركة سيمس عالميا إلى الفروع التالية:

- الروبوتية والتحكم الإلكتروني.
- تكنولوجيا البناء والتشييد.
- تكنولوجيا المحركات والمكننة الثقيلة.
- الطاقة.
- الصحة.
- الخدمات المالية.
- تكنولوجيا المعلومات ومراكز التخزين.
- خدمات المواصلات والتنقل.
- الخدمات الموجهة نحو المستهلكين.

■ خدمات مختلفة.

ويصل الحجم السنوي لأعمال شركة سيمنس إلى ما يقارب من 9,80 مليار يورو، ويعمل بها 447000 موظف في 400 موقع للإنتاج في 45 دولة، ولها مكاتب للبيع والتسويق في 192 دولة، وتعدّ الشركة إحدى أكبر شركات الاستثمار المتكاملة والفعّالة على مستوى العالم في مجال الإلكترونيات والكهرباء. ويحصل الجدول أسفله أهمّ المساهمين في رأس مال شركة "سيمنس":

المساهم	نسبة المساهمة
BlackRock, Inc., Wilmington, USA	5.93%
L'Etat de Qatar/Aqtqr Investment Authority	3.04%
Werner Siemens-Stiftung, Zug, Suisse	3.03%

الجدول عدد 1: توزيع رأس مال شركة "Simens"

ب. الشركة المدمجة:

شركة "Alstom" هي شركة فرنسية خفية الاسم مدرجة ببورصة باريس تعمل تحت القانون الفرنسي مسجلة بالسجل التجاري ببويني تحت العدد 389058447 يقع مقرّها الاجتماعي بشارع ألبارت دهالين عدد 48 93400 سان كيتان. وتأسست الشركة سنة 1928 باندماج قسم من الشركة الألزاسية للصناعات الميكانيكية "société alsacienne de constructions mécaniques" والمؤسسة الفرنسية توماس هوستن "compagnie française Thomson Houston".

وبعد التفويت في فرعها المختص في الطاقة لفائدة شركة جنرال إلكتريك الأمريكية مقابل 17 مليار دولار أمريكي سنة 2014 أصبح نشاطها منحصرا في مجال النقل الحديدي، إذ تنشط وتقدّم حزمة كاملة من الحلول ابتداء من الصنع إلى التركيب والصيانة والتحديث

لخدمات النقل الحديدي من قطارات فائقة السرعة والمترو وعربات الترمواي والحافلات الكهربائية، كما تقوم بتوفير خدمات في مجال البنية التحتية الحديدية والرقمنة والتشوير. وتنشط "ألستوم" في 60 بلدا مختلفا وتشغل 32800 عاملا وموظفا بجميع فروعها.

المساهم	عدد الأسهم	النسبة
الدولة الفرنسية	96883135	43.85%
APE	43825361	19.95%
Bouyques SA	21521732	8.31%
State Street corporation	6295305	2.87%
Aviva plc	5113366	2.33%
Schroders plc	4429438	2.02%
DNCA	4171960	1.90%
Investements Financière de l'Echiquier	4171960	1.90%
Alken Luxembourg S.A.	3363429	1.53%
العملة	2667642	1.21%
BNP Investment Partners	2320362	1.06%

جدول عدد 2: أهم المساهمين برأس مال شركة 'Alstom'.

3 - توصيف عملية التركيز

تأخذ عملية التركيز موضوع الاستشارة المعروضة على أنظار مجلس المنافسة شكل عملية اندماج (fusion) اقتصادي بين الفرع المختص في النقل والمواصلات "Siemens Mobility business" لشركة "Siemens AG" وشركة "Alstom"، إذ بمقتضى العملية الماثلة سوف تسيطر الشركة الألمانية على نظيرتها الفرنسية.

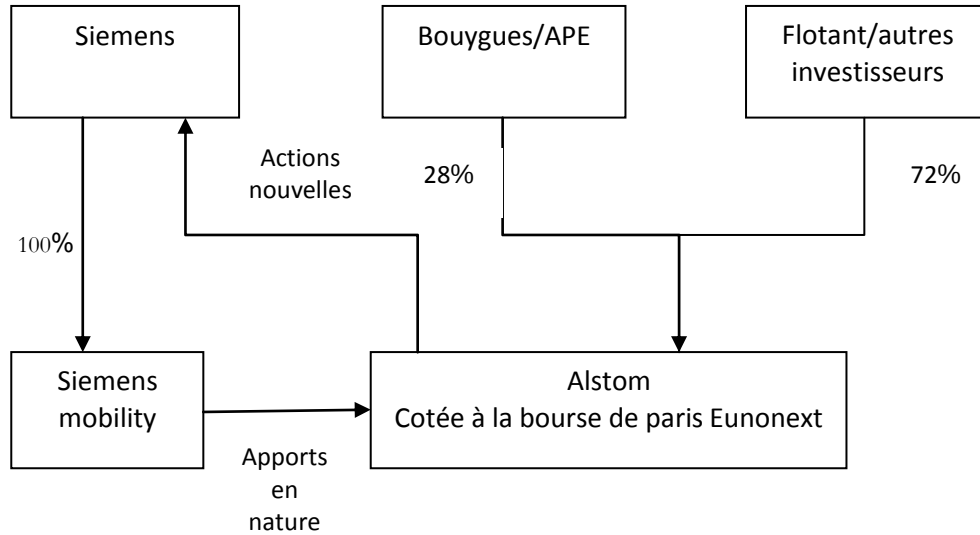
ويمكن توصيف عملية التركيز الراهنة بكونها عملية اندماج أفقي بين شركتين متنافستين بنفس السوق المرجعية.

وبمقتضى مذكرة التفاهم الموقعة بين الشركتين بتاريخ 26 سبتمبر 2017، سوف تقوم شركة "Alstom" بإصدار أسهم جديدة لفائدة "Siemens Mobility business".

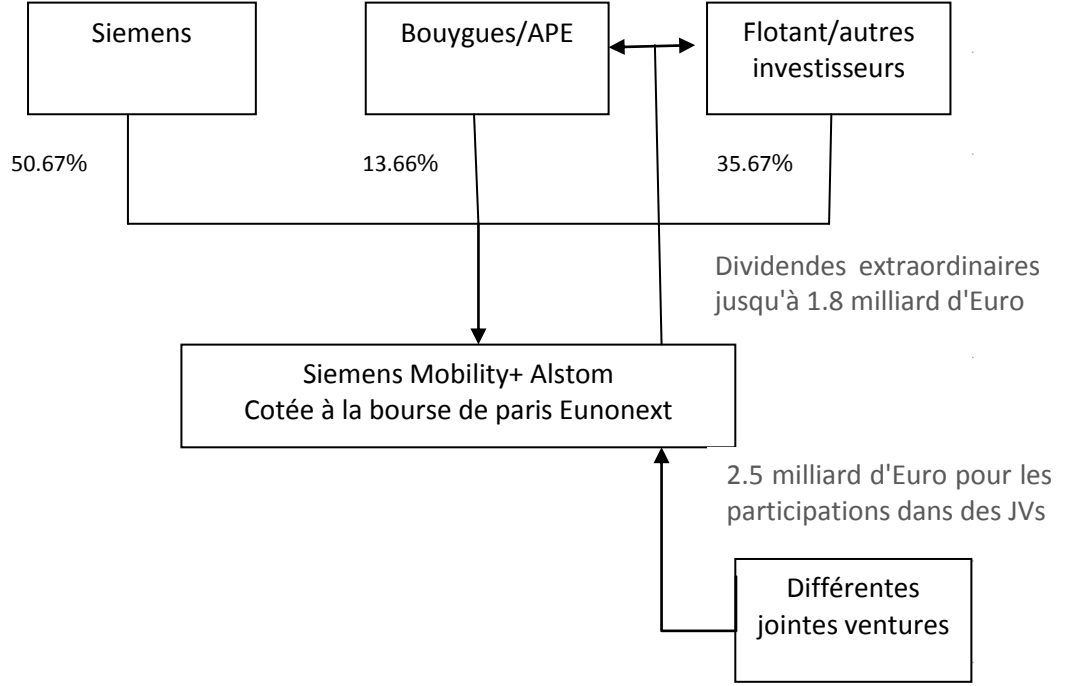
والتي ستمثل على الأقل 50.67% من رأس مالها، بما يعادل 227314658 سهما جديدا، مما يضمن للشركة المستحوذة السيطرة الفعلية والتنفيذية، والتي بدورها سوف تقوم بضخ مساهمات عينية (apport en nature) توازي قيمة الأسهم.

وخلال عملية الاندماج، ستحصل الشركة الفرنسية على العديد من الضمانات المهمة فيما يتعلق بتشغيل الشركة المستقبلية، إذ سيتراأس هنري بوبارت لافارج ، الرئيس الحالي لشركة ألتوم الشركة التي سيتم إدراجها في بورصة باريس. بالإضافة إلى ذلك، لن تتمكن "سيمنس" من الحصول على المزيد من الأسهم في الشركة لمدة 4 سنوات. ويبلغ عدد موظفي ألتوم 8500 في فرنسا و3000 في ألمانيا، في حين أن شركة "سيمنس" لديها 500 موظفا في فرنسا و12000 في ألمانيا.

ويهدف التحالف الإقتصادي المزمع تجسيده إلى إنشاء منافس عالمي (من حيث الحجم) ، "Siemens Alstom" ، لمواجهة العملاق الصيني شركة CRRC. ويمكن توصيف عملية الدمج من خلال الرسم البياني أسفله:



الرسم البياني عدد 1: تجسيم لعملية التركيز.



الرسم البياني عدد 2: تجسيم هيكل رأس مال الشركة الجديدة بعد اتمام عملية التركيز.

الجزء الثاني : تقييم عملية التركيز

1. السوق المرجعية

أ. تحديد السوق المرجعية

وفقاً لتوصيف عملية التركيز الماثلة تحدّد السوق المرجعية بسوق الخدمات المرتبطة بالنقل الحديدي من صنع وتركيب وصيانة وتحديث للقطارات فائقة السرعة والمترو والترمواي والحافلات الكهربائية. كما تمتدّ السوق لتشمل كذلك الخدمات المرتبطة بالبنية التحتية الحديدية والرقمنة والتشوير.

وعموماً فإنّ هذه السوق تعدّ ظرفية تنعقد بمناسبة طلبات العروض التي تطلقها الشركات الوطنية للنقل الحديدي والمتمثلة في الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية وشركة نقل تونس وشركة تونس للشبكة الحديدية السريعة والشركة الوطنية للملاحة.

ب. وضعية المنافسة بالسوق

بالنسبة لسوق معدات النقل الحديدي، تعدّ السوق التونسية سوقا محدودة للغاية، إذ ينبع الطلب عن الدولة التونسية عبر الشركات الوطنية للنقل الحديدي، في حين يمثل العرض عديد المشغلين الدوليين بما في ذلك bombardie, CAF, CRS, CRRC, Hyndai Rotem, Ansaldo, Thalés, Afavec, Colas Rail.

وحاليا يقتصر نشاط شركة "Alstom" على توفير خدمات الصيانة المتعلقة بآخر صفقة فازت بها سنة 2011/2010 والخاصة بعربات الترمواي لشركة نقل تونس. أما شركة "Siemens" فيقتصر نشاطها حاليا على توفير قطع الغيار لصيانة عربات المترو لشركة نقل تونس والحاملة لعلامتها التجارية والتي تعود إلى أواسط ثمانينات القرن الماضي.

وبخصوص سوق التشوير (signalisation) فإنّ شركة "Siemens"، وفي إطار تحالف جمعها بكلّ من "Colas Rail" والشركة العامّة لشركات المعدات والأشغال "société générale d'entreprise de matériel et de travaux"، فازت سنة 2012 بطلب العروض المتعلّق بتشوير خطوط السريعة ل شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة. في حين لا تملك شركة "Alstom" أي نشاط بالسوق خلال الفترة الأخيرة. وفي سوق كهربية خطوط النقل الحديدي، اقتصر نشاط شركة "Siemens" على طلب عروض شركة نقل تونس سنة 2013 لكهربية خط المترو عدد 6 الرابط بين محطة برشلونة وسط العاصمة والمروج 4، في حين لم تفز "Alstom" بأي طلب عروض.

2. التقييم القانوني لعملية التركيز

أ. حول قطع الآجال

عملا بما إقتضته الفقرة الأخيرة من الفصل 9 من قانون إعادة المنافسة والأسعار والتي نصّت على أنّه "وعند الإقتضاء يمكن طلب معلومات إضافية على أن يتمّ تعليق سريان الآجال إلى حين الحصول عليها"، تمّت مراسلة الأطراف المعنية بعملية التركيز بتاريخ 8 ماي 2018 لطلب معطيات إضافية حول رقم المعاملات المحقّق بالسوق المرجعية

الوطنية ونشاطها بها، كما تمّ بنفس التاريخ مراسلة وزارتي النقل والصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة لطلب معطيات حول سوق النقل الحديدي بالبلاد التونسية.

كما تمّت مراسلة الأطراف المعنية بتاريخ 6 جويلية 2018 لطلب معطيات إضافية تعلّقت بآراء هيئات المنافسة المعنية بعملية التركيز المعروضة على أنظار المجلس.

ب. حول خضوع عمليّات التركيز الاقتصادي المبرمة بين شركات عالمية إلى مقتضيات

قانون المنافسة والأسعار

نصّت أحكام الفصل 7 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار على أنّه : "يعدّ تركيزا اقتصاديا بحكم هذا القانون كلّ عمل مهما كان شكله ينجرّ عنه نقل كلّ أو جزء من ملكية أو حق الانتفاع من ممتلكات أو حقوق أو سندات مؤسّسة من شأنه تمكين مؤسّسة أو عدة مؤسسات من ممارسة سيطرة حاسمة على نشاط مؤسّسة أو عدة مؤسسات أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة".

ويبرز من خلال ما جاء بمقتضيات الفصل المشار إليه أعلاه أنّ المشرّع لم يفرّق في إطار تعريفه لمفهوم التركيز الاقتصادي بين المؤسسات الوطنية والأجنبية وبين ما إذا كانت هذه المؤسسات متواجدة داخل أو خارج السوق الوطنية، بل ارتأى أنّ خضوع عملية التركيز لرقابة الوزير المكلف بالتجارة يرتبط بمدى تأثير هذه العملية على التوازن العام للسوق الوطنية وذلك وفقا لما نصّت عليه أحكام الفقرة الثانية من الفصل سالف الذكر من أنّه : "يجب عرض كلّ مشروع تركيز أو عملية تركيز اقتصادي من شأنها خلق أو دعم وضعيّة هيمنة على السوق الداخليّة أو جزء منها على موافقة الوزير المكلف بالتجارة".

وتعتبر الشركتان المعنيتان بعملية التركيز من الشركات العالمية التي تنشط بالسوق الداخلية التونسية بصفة مباشرة كما يبيّنها دراسة السوق ما يتجه معه القول بأنّ أحكام قانون المنافسة والأسعار وتحديد الفصل 7 منه تنسحب على عملية الاندماج الرأهنة المبرمة بين شركتين منتصبتين بالسوق الوطنية باعتبار تأثير عملية التركيز على السوق المرجعية.

ت. في مدى خضوع عملية التركيز الحالية لرقابة مجلس المنافسة

حتى تكون عملية التركيز خاضعة لرقابة الوزير المكلف بالتجارة وبالتالي لرقابة مجلس المنافسة على معنى الفقرة الثامنة من الفصل 11 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار يجب أن يتعلّق الأمر بتركيز اقتصادي وأن يبلغ هذا التركيز درجة معيّنة يمكن أن تؤثر على المنافسة.

وأوجب الفصل 7 من القانون المذكور أعلاه أن يعرض على موافقة الوزير المكلف بالتجارة كلّ مشروع تركيز أو عمليّة تركيز اقتصادي من شأنها خلق أو دعم وضعيّة هيمنة على السوق الداخليّة أو على جزء منها بعد توفّر أحد الشرطين التاليين:

■ أولاً: أن يتجاوز نصيب المؤسسات المعنّية مجتمعة سواء أكانت طرفاً فاعلاً أو

هدفاً لها أو المؤسسات المرتبطة بها خلال الثلاث سنوات مالية الأخيرة نسبة 30% من مجمل البيوعات أو الشراءات أو كلّ الصفقات الأخرى على السوق الداخليّة لمواد أو منتجات أو خدمات بديلة أو جزء هام من هذه السوق.

■ ثانياً: أن يتجاوز إجمالي رقم المعاملات المنجز من طرف هذه المؤسسات مجتمعة على السوق الداخليّة مبلغاً معيّناً، ضبطه الأمر عدد 780 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 بمائة مليون دينار.

ونظراً لعدم توفر المعطيات الكاملة حول حجم السوق المرجعية الوطنية المتعلقة بخدمات النقل الحديدي، فقد إقتصر المجلس على التحقق قصراً في توفّر الشرط الثاني المتعلّق برقم المعاملات.

وبالرجوع إلى المعطيات المالية المتوفرة صلب مظروفات الملف، يتبيّن بأنّ رقم معاملات الأطراف المعنية بعملية التركيز خلال سنة 2017 لم يتجاوز عتبة المائة مليون دينار (100) سنوياً، إذ حققت الأطراف المعنية بعملية الاستحواذ رقم معاملات جملي بالسوق التونسية يقدر بـ 8.14 مليون دينار موزع كالتالي:

الوحدة مليون دينار

الشركة	رقم المعاملات بليون الأورو	متوسط سعر دينار/أورو بتاريخ 2017/12/29	رقم المعاملات بالدينار
Siemens	1.6	2.9478	4.42
Alstom	1.26	2.9478	3.72
المجموع	2.86	2.9478	8.14

جدول عدد 3: رقم معاملات اطراف عملية التركيز بالسوق التونسية خلال السنة المالية 2017.

وتبعاً لذلك، تصبح عملية التركيز الرأهنة غير خاضعة إلى وجوب الحصول على الترخيص المسبق للوزير المكلف بالتجارة اعتباراً لعدم توفر الشرط المتعلق برقم المعاملات المحدد بمائة مليون دينار طبق الأمر عدد 780 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 وذلك في إطار حدود تأثيرها على السوق الوطنية.

وصدر هذا الرأي عن الجلسة العامة لمجلس المنافسة بتاريخ 19 جويلية 2018 برئاسة السيد رضا بن محمود وعضوية السيدات والسادة محمد العيادي وعمر التونكي والخموسي بوعبيدي وسندس الشيخ وريم بوزيان ومعر العبيدي وأكرم الباروني وسالم بالسعود وخالد السلامي ومصطفى اللطيف وبحضور المقرر العام السيد محمد الشيخ روجه وكاتب الجلسة السيد نبيل السّماطي.

الرئيس

رضا بن محمود